



الأمانة العامة

القطاع الاقتصادي

إدارة التكامل الاقتصادي العربي

ج03-01/33(02/19) 01-ج س(0039)

لجنة الصحة والصحة النباتية
في إطار منطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى

الاجتماع الأول

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 26-28/2/2019)

مشروع

جدول الأعمال



الاجتماع الأول
لجنة الصحة والصحة النباتية
في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
(بمقر الأمانة العامة للجامعة 26-28/2/2019)

الصفحة	الموضوعات	البند
2	رئاسة الاجتماع	
3	الشروط المرجعية لعمل لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	البند الأول:
6	وضع خطة عمل لصياغة الملحق القانوني الخاص لاتفاقية الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	البند الثاني:
9	استعراض المبادرة العربية لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة.	البند الثالث:
12	ما يستجد من أعمال	البند الرابع:
13	موعد ومكان عقد الاجتماع القادم	البند الخامس:
المرفقات		
14	مقترح الأمانة العامة حول الشروط المرجعية لعمل اللجنة.	مرفق 1:
18	تقرير حول ورش العمل القطرية.	مرفق 2:
32	تقرير الأمانة العامة حول انجازات الفريق العربي لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة.	مرفق 3:



رئاسة الاجتماع

استناد الى أحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة الثالثة عشر والتي تنص في فقرتها الثانية على ما يلي:

2- تنتخب كل لجنة في أول اجتماع لها من بين أعضائها رئيسا ومقررا ،

وعليه فأن لجنتم الموقرة مدعوة لانتخاب رئيس حيث يطبق أسلوب الانتخاب وفقا للنظام المعمول به في الامانة العامة.

والأمر معروض على اجتماعكم الموقر لانتخاب من ترونه مناسبا،



البند الأول

مذكرة الأمانة العامة

بشأن

الشروط المرجعية لعمل لجنة الصحة والصحة النباتية

في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

{ عرض الموضوع }

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المكون الاساسي للنظام العربي التجاري واستكمال اركانه جزء أساسي من استراتيجية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية واتساقا مع ميثاق التعاون الاقتصادي العربي، وفي هذا السياق كان السعي نحو تطوير البنية التشريعية للمنطقة من خلال إضافة ملاحق للتعامل مع الموضوعات التي لم يتناولها البرنامج التنفيذي وذلك تماشيا مع الترتيبات المعمول بها دوليا وكذلك اتساقا مع التكتلات الاقتصادية المماثلة.

وفي هذا الإطار كان من أولويات تلك الملفات " ملف الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" وذلك لوضع إطار يحكم العلاقات والاجراءات التي تتخذها الدول العربية فيما يخص الصحة والصحة النباتية ولتحقيق مزيد من التنسيق والتعاون وتعزيز مبدأ الشفافية وثقة بين الدول الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إن الغرض الاساسي من إنشاء لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو إيجاد منصة للتعامل مع موضوعات الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولكون هذا الملف يتصف بخصوصية شديدة، فإن اللجنة



المعنية لن تكون فقط معنية بوضع ملحق قانوني وانما ايجاد اليات للتنسيق والتعاون بين الدول العربية في كافة المجالات ذات العلاقة بالصحة والصحة النباتية بما يحقق مزيد من الكفاءة والفاعلية في أداء المنطقة.

في هذا السياق، تقدمت الأمانة العامة بمقترح تطوير لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الدورة العادية رقم 102 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فقد تم استصدار القرارات التالية:

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تنفيذا للقرار رقم (ق 2190- د.ع 102 - 2018/9/6) فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تنص على ما يلي:

"دعم مقترح الأمانة العامة حول أهمية تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشمل بعض الموضوعات مثل الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة وتسهيل التجارة والملكية الفكرية".

- قرارات لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

• قامت الأمانة العامة للجامعة بعرض موضوع أهمية تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذ والمتابعة الذي عقد يومي 14 و 15 أغسطس 2018، واتخذت اللجنة التوصية التالية:
"دعم مقترح الأمانة العامة حول أهمية تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشمل بعض الموضوعات مثل الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة وتسهيل التجارة والملكية الفكرية".

• اتخذت لجنة التنفيذ والمتابعة في الاجتماع (46) خلال الفترة 15-18/12/2018 التوصية الخاصة بتشكيل اللجان الفنية المعنية بتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي نصت على ما يلي:

(ب) لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تشكل اللجنة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وللجنة دعوة ما تراه مناسبا للمشاركة في اجتماعاتها.

المهام الاساسية للجنة:



- (1) صياغة نص قانوني خاص باتفاقية الصحة والصحة النباتية كملحق ضمن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- (2) التنسيق المستمر مع اللجان المنبثقة عن لجنة التنفيذ والمتابعة أو غيرها من اللجان والكيانات التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك للتأكد من التناغم في الأعمال التي تتم بالنسبة إلى موضوعات الصحة والصحة النباتية مع إجمالي الأعمال التي تتم في إطار الجامعة نحو تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على أن يكون هذا التنسيق تحت إشراف لجنة التنفيذ والمتابعة ووفقاً لتوجيهاته في هذا الشأن.
- (3) تنفيذ كل ما يسند إليها من مهام من جانب لجنة التنفيذ والمتابعة".

{الإجراءات المتخذة}

- قامت الأمانة العامة باتخاذ اللازم نحو تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الخصوص، وكذلك قرارات لجنة التنفيذ والمتابعة للبدء اللجنة في عملها ، حيث قامت بموجب المذكرة رقم 5/0014 الصادرة بتاريخ 2019/1/2 بالدعوة الدول العربية الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعقد الاجتماع الاول للجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- قامت الأمانة العامة بإعداد مقترح حول الشروط المرجعية لعمل اللجنة والمهام المنوطة بها (مرفق 1).

{المطلوب}

- 1- الطلب من الدول الاعضاء في لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إبداء مرئياتها في المهام الموكلة من لجنة التنفيذ والمتابعة.
- 2- دراسة مقترح الأمانة العامة حول المهام والبنود المرجعية لعمل لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- 3- الطلب من الدول الاعضاء في لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صياغة الشروط المرجعية لعمل اللجنة ورفعها للجنة التنفيذ والمتابعة للاعتماد.

والأمر معروض على اجتماعكم الموقر لاتخاذ ما ترونه مناسباً،



البند الثاني

مذكرة الأمانة العامة

بشأن

مقترحات صياغة الملحق القانوني الخاص

لاتفاقية الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

{ عرض الموضوع }

وفقا للمهام الأساسية المنوطة لعمل لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهو صياغة نص قانوني خاص باتفاقية الصحة والصحة النباتية كملحق ضمن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمر الذي يستدعي وضع خطوط توجيهه لعمل في المرحلة القادمة.

فقد أقرت منظمة التجارة العالمية بموجب المادة 20 ب من اتفاقية الجات بحق الدولة في تقييد المستوردات لحماية صحة الانسان والحيوان والنبات"، وذلك بشرط أن لا تشكل اجراءات الحماية وسيلة لتمييز غير مبرر بين الدول الاعضاء أو قيود على التجارة الدولية، ولتفادي التذرع بحماية الصحة والصحة النباتية، وقد تم التفاوض أثناء محادثات طوكيو على تشجيع الدول لتوحيد التدابير الصحية المطبقة وهو ما يعرف بمبدأ تجانس التدابير (Harmonization) وقد بررت هذه الفكرة السعي لتبني مرجعية عالمية لتدابير الصحة والصحة النباتية التي يمكن للبلدان المشاركة في ذلك الاجتماع الرجوع إليها ولتكون تدابير تقبلها كافة الدول الأعضاء، ولكن تم السماح للدول الأعضاء بتبني إجراءات أكثر صرامة في حالة توفر دليل علمي مدعم بدراسة تقييم المخاطر.

وقد اتخذت التكتلات الإقليمية النهج ذاته، حيث حرصت على وضع إطار يحكم موضوعات الصحة والصحة النباتية في مراحل التفاوض والتشريع للتعاون، وبالنظر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كتكتل اقتصادي أستلزم بالضرورة إيجاد إطار يحكم موضوعات



الصحة والصحة النباتية بين الدول العربية ويكون ملحق مستقل ضمن البرنامج التنفيذي للمنطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى.

{الإجراءات المتخذة}

- في إطار تقديم الدعم الفني للدول العربية والترويج وزيادة الوعي بأهمية تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ارتأت الأمانة العامة ضرورة عقد ورش العمل القطرية تهدف إلى تعريف الجهات الوطنية بكل من الدول أطراف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأهمية تطوير المنطقة وضرورة استكمال أركانها وفقا لمعمول به بمنظمة التجارة العالمية وأيضًا بأغلب ترتيبات التجارة التفضيلية سواء كانت ثنائية أم إقليمية ، والتي من بينها ملف الصحة والصحة النباتية ، قد تم التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) من خلال برنامج عمل المبادرة العربية لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة لعقد ورش عمل وطنية في عدد من الدول العربية (مصر - لبنان - الأردن - العراق - فلسطين - السودان - المغرب - السعودية - قطر - سلطنة عمان - تونس - ليبيا - اليمن) حيث تم استعراض ما تم إنجازه على المستويين الوطني والإقليمي في إطار التعاون المشترك في مجال الصحة والصحة النباتية وكذلك استعراض التجارب الدولية والاقليمية للشكل القانوني الذي يحكم موضوعات لصحة والصحة النباتية في التكتلات الاقليمية، وقد خرجت ورش العمل بالعديد من التوصيات التي اخذت في الاعتبار في مرحلة الاعداد لعمل اللجنة. (مرفق 2 تقرير حول ورش العمل)

- قامت الأمانة العامة بموجب المذكرة رقم 5/247 صادرة بتاريخ 2019/1/15 إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطلب فيها نسخة من نص الاتفاق الخاص بموضوع الصحة والصحة النباتية في إطار المجلس للاستفادة من تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ذلك.



{المطلوب}

1- الطلب من الدول الاعضاء في لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وضع خطوط توجيهية للبدء في التفاوض حول الملحق القانوني لاتفاقية الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.



البند الثالث

مذكرة الأمانة العامة

بشأن

الفريق العربي لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة

{ عرض الموضوع }

تم اطلاق مشروع المبادرة العربية لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم(ق 2033-د. ع 95-2015/2/19) الذى نص على " دعم كافة الجهود المبذولة على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمات العربية والدولية المعنية لتطوير نظام الموصفات القياسية العربية الموحدة والقواعد الفنية وبنية الجودة وسلامة الغذاء في الدول العربية بما فيها جهود الجهاز العربي للاعتماد كإحدى أعمدة البنية التحتية للجودة في الدول العربية لدعم التجارة البينية ومتطلبات الاتحاد الجمركي العربي تنفيذا لقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الرياض: 2013) بهذا الخصوص.

في هذا سياق، تم التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين(جهات مستفيدة) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO(جهة تنفيذية) وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون الانمائي SIDA (جهة مانحة) لتنفيذ المبادرة، حيث تهدف المبادرة إلى تقديم الدعم والمشورة للمجالات والتنسيق فيما بين الدول العربية في مجال سلامة الغذاء وموائمة المعايير الخاصة بتسهيل التجارة وكذلك موضوعات الصحة والصحة النباتية، وذلك من خلال الفريق العربي للمختصين في سلامة الغذاء.



تم تشكيل الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء باعتباره فريق توجيهي رفيع المستوى، تقع على عاتقه مسؤولية تقديم المشورة والتوجيه إلى الجامعة والمنظمات المتخصصة التابعة لها (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية)، فيما يخص تعزيز تنسيق ومواءمة تدخلات سلامة الأغذية في المنطقة بما يعزز ويسهل التبادل التجاري بين الدول العربية، فهو بمثابة لجنة مشتركة عبر الحكومات ويتكون من كبار مُمثلي الجهات المختصة بسلامة الغذاء في الدول العربية الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وقد انبثق عن الفريق مجموعة من المبادرات الفرعية وهي على النحو التالي:

- المبادرة العربية لتقييم مخاطر سلامة الغذاء.
- المبادرة العربية في الدستور الغذائي.
- المبادرة العربية لنظام الإنذار السريع لسلامة الأغذية والأعلاف.
- المبادرة العربية لإصدار شهادات مُشتركة للواردات والصادرات الغذائية في المنطقة العربية.
- المبادرة العربية لتقييم قدرات أنظمة الرقابة على الأغذية

الخمس مبادرات تشكلت من 5 مجموعات عمل فنية برئاسة 5 دول عربية وعضوية 49 خبيراً من صفوة الخبراء العرب وفقاً للخبرات الفنية والعملية لدول المنطقة. وتمثل كل من تلك المجموعات نواة عربية فنية في مجالات سلامة الغذاء تهدف إلى دراسة القضايا ذات الأولوية بالمنطقة العربية سعياً لاتخاذ اللازم لتنسيق ومواءمة الجهد العربي في المجال. (مرفق ملخص حول المبادرات)

- قرار لجنة التنفيذ والمتابعة :

في الاجتماع (46) للجنة التنفيذ والمتابعة الذي عقد خلال الفترة 15-2018/12/18 بمقر الأمانة العامة، حيث تم استعراض بند حول إنجازات المبادرة العربية لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة وقد أوصت اللجنة بالتالي:

- الاحاطة علما بالتقرير الخاص بإنجازات الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة.
- الطلب من الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء بتقرير مفصل حول طبيعة عمل الفريق العربي لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة، ومخرجات المبادرات الخمس المنبثقة



- عنه، وكذلك رؤية الأمانة العامة حول خطة العمل المستقبلية للفريق وجدوى استمرار عمل الفريق، ومقترحاتها حول الاستفادة من مخرجات المبادرات العربية الخمس في لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- الطلب من الدول العربية إبداء مرئياتها بشأن استمرار أعمال الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة.

{ الإجراءات المتخذة }

- قامت الأمانة العامة بإعداد تقرير مفصل حول انجازات الفريق العربي لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة وما تم انجازه وخطة عمل المرحلة القادمة، وكذلك مقترح تبني اللجنة لمخرجات عمل الفريق. (مرفق رقم 3 توصيات الفريق العربي لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة).

{ المطلوب }

- الطلب من الدول العربية الأعضاء إبداء مرئياتها حول التقارير الخاصة بالفريق العربي لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة.
- النظر في إمكانية الاستفادة من مخرجات ونتائج الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة.

الأمر معروض على اجتماعكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً



البند الرابع

ما يستجد من أعمال



البند الخامس

موعد ومكان الاجتماع القادم



مرفق (1)



مقترح الامانة العامة حول البنود المرجعية للجنة الصحة والصحة

والنباتية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المقدمة:

استنادا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2190- د.ع 102 - 2018/9/6) فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحت عنوان : تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي نص على ما يلي: "دعم مقترح الأمانة العامة حول أهمية تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشمل بعض الموضوعات مثل الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة وتسهيل التجارة والملكية الفكرية"، وكذلك قرارات لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الاجتماع (46) خلال الفترة 15-18/12/2018 والتوصية الخاصة بتشكيل اللجان الفنية المعنية بتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي نصت على ما يلي: الطلب من الامانة العامة اتخاذ اللازم نحو البدء في عمل "لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تشكل اللجنة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وقد صاغت لجنة التنفيذ والمتابعة بعض المهام الرئيسية لعمل اللجنة.

الاهداف

- ايجاد منصة للتفاوض حول موضوعات الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- صياغة ملحق قانوني خاص بموضوعات الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- إنشاء نقاط اتصال معنية بموضوعات الصحة والصحة النباتية لزيادة الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.



تشكيل لجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- تتشكل اللجنة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية عضو دائم في اللجنة.
- للجنة دعوة ما تراه مناسباً للمشاركة في اجتماعاتها.
- للجنة حق تشكيل الفرق الفنية اللازمة حسب الحاجة .

رئاسة اجتماعات اللجنة

استناد إلى أحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة الثالثة عشر و التي تنص في فقرتها الثانية على ما يلي: تنتخب كل لجنة في أول اجتماع لها من بين أعضائها رئيساً ومقرراً ،

- وفقاً للنظام المعمول بها في الامانة العامة يتم اتباع نظام الانتخاب بين الدول الاعضاء لرئاسة الاجتماع.
- يتولى رئيس المنتخب مسئولية ادارة الاجتماع واستصدار تقرير التوصيات الخاص بالاجتماع والتوقيع عليه.

المهام الأساسية للجنة الصحة والصحة النباتية

- صياغة نص قانوني خاص باتفاقية الصحة والصحة النباتية كملحق ضمن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- التنسيق المستمر مع اللجان المنبثقة عن لجنة التنفيذ والمتابعة أو غيرها من اللجان والكيانات التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك للتأكد من التناغم في الأعمال التي تتم بالنسبة إلى موضوعات الصحة والصحة النباتية مع إجمالي الأعمال التي تتم في إطار الجامعة نحو تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على أن يكون هذا التنسيق تحت إشراف لجنة التنفيذ والمتابعة ووفقاً لتوجيهاته في هذا الشأن.
- تنفيذ كل ما يسند إليها من مهام من جانب لجنة التنفيذ والمتابعة"
- تلتزم الدول الأطراف بتسمية نقاط اتصال وطنية ممثلة بالوزارات أو الهيئات العاملة في مجال الصحة والصحة النباتية بغرض تزويد اللجنة بكل ما يلزم لتيسير عمله، ويفضل



أن تكون هي نفسها نقاط الاتصال المشكلة في إطار اتفاق الصحة والصحة النباتية بمنظمة التجارة العالمية.

- التنسيق المستمر مع اللجان المنبثقة عن لجنة التنفيذ والمتابعة أو غيرها من اللجان والكيانات التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك للتأكد من التناغم في الأعمال التي تتم بالنسبة إلى الصحة والصحة النباتية مع إجمالي الأعمال التي تتم في إطار الامانة العامة نحو تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- العمل على الحل الودي للمنازعات التي قد تنشأ بين الدول العربية حول موضوعات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية.
- التنسيق مع المنظمات والتكتلات الإقليمية وبخاصة تلك التي تتقاطع مع المنطقة العربية أو تعتبر جزءاً منها، وكذلك مع المنظمات الدولية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية والعمل على تنسيق المواقف العربية بها.

آلية اعتماد تقارير الاجتماعات الخاصة باللجنة

- تصدر اللجنة توصياتها بتوافق الآراء ما أمكن ذلك، ويتم توثيق جميع التوصيات المنفق عليها في تقارير الاجتماعات.
- تقوم الأمانة التنفيذية برفع تقارير اجتماعات اللجنة للاعتماد من لجنة التنفيذ والمتابعة والمصادقة عليها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للأنظمة المعمول بها جامعة الدول العربية.

دورية عقد الاجتماعات

- تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين في السنة،
- للجنة حق تكثيف عقد الاجتماعات وفقاً لحاجة العمل.

الأمانة التنفيذية

- تتولى إدارة التكامل الاقتصادي العربي (القطاع الاقتصادي) بجامعة الدول العربية مهام الأمانة التنفيذية للجنة وتوفر كافة التسهيلات التنظيمية واللوجستية المطلوبة للقيام بالأعمال المنوطة بها .



مرفق (2)



تقرير حول ورش العمل الوطنية حول
إدراج ملفي الصحة والصحة والنباتية والعوائق الفنية أمام التجارة
بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
في إطار التعاون بين إدارة التكامل الاقتصادي العربي ومنظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

أولاً: خلفية:

في إطار جهود جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في إطار مشروع المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة (SAFE)، وتحديداً بالنسبة إلى إدراج ملفي الصحة والصحة النباتية (SPS) والعوائق الفنية أمام التجارة (TBT) ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA)، تم الاتفاق على تنظيم ورش عمل وطنية بهدف تعريف الجهات الوطنية بكل من الدول أطراف البافتا بأهمية تطويرها لكي تكون شاملةً لكل ملفات التجارة العالمية وفقاً لما هو معمول به بمنظمة التجارة العالمية وأيضاً بأغلب ترتيبات التجارة التفضيلية سواء كانت ثنائية أم إقليمية، بالإضافة إلى استعراض ما تم إنجازه على المستويين الوطني والإقليمي في إطار التعاون المشار إليه.

هذا وقد تم الترتيب لعقد ورش العمل بالتعاون بين كل من جامعة الدول العربية ممثلةً في إدارة التكامل الاقتصادي العربي ومشروع SAFE والجهة المسؤولة عن البافتا بكل دولة، فقد قامت الجامعة بالتواصل مع نقاط الاتصال المسؤولة عن البافتا وتوفير الغطاء السياسي لعقد هذه الورش وأيضاً تقديم المحتوى الفني الخاص بآخر التطورات التي تمت بالمفاوضات التي تجري في إطار البافتا، في حين قام المشروع بتوفير الدعم اللوجستي والمالي والفني فيما يتعلق بموقع الملفين في التجارة العالمية والمقارنة بين الموقف بالنسبة إلى منظمة التجارة العالمية وباقي الاتفاقات التفضيلية وبين الموقف في إطار البافتا، كما قامت دولة مشكورةً بتوفير الأمور التنظيمية الداخلية مثل تحديد الجهات التي ستشارك في الورشة ودعوتها.



ثانياً: أهداف ورش العمل

- إطلاع الجهات الوطنية على أهمية وجود ملفي الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة بأي ترتيب تجاري، وموقفهما بمنظمة التجارة العالمية.
- التوافق مع الجهات المعنية داخل الدولة على أهمية وجود نظام لملفي الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما فيها الجوانب القانونية والمؤسسية.
- إطلاع الجهات المعنية داخل الدولة على أوجه التعاون في ملفي الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة على مستوى المنطقة العربية، وبالتحديد فيما بين جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- التعرف بنتائج المجهودات التي تمت في إطار مشروع SAFE، وبصفة خاصة الفريق العربي لسلامة الغذاء ووضع نظامين للصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة في إطار المنطقة.
- التعرف على كيفية قيام الدولة بأجهزتها المختلفة بإدارة ملفي الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة ومدى توافقها مع أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
- عرض أوجه التعاون التي تمت بين المشروع وبين كل دولة.
- مناقشة أهمية ديمومة نتائج المجهودات التي تمت في مجال سلامة الغذاء بالمنطقة العربية وبخاصة الفريق العربي لسلامة الغذاء.
- التوصل إلى توصيات بشأن كيفية الإسراع بتنفيذ القرار الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الـ 102 بشأن إدراج الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة ضمن البافتا وتأسيس لجنة خاصة بكل منهما، وذلك ضمن إجمالي نطاق القرار الذي شمل أيضاً ملفي الملكية الفكرية وتسهيل التجارة.



ثالثاً: بيان بورش العمل الوطنية التي عقدت على النحو التالي:

التاريخ	الدولة	الجهات المشاركة
28 أغسطس 2018	مصر	1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. مشروع SAFE 3. وزارة التجارة والصناعة: • قطاع الاتفاقات التجارية • الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات • الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة • المجلس الوطني للاعتماد 4. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: • العلاقات الزراعية الخارجية • الإدارة المركزية للحجر البيطري والفحوص • المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية • مركز البحوث الزراعية • لجنة مبيدات الآفات الزراعية • مشروع حصر ومكافحة مرض العفن البنى في البطاطس • معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية 5. وزار الصحة والسكان: • الإدارة المركزية للمعامل • الإدارة العامة لمراقبة الأغذية 6. الهيئة القومية لسلامة الغذاء 7. الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية 8. المجلس التصريبي للصناعات الغذائية



التاريخ	الدولة	الجهات المشاركة
		9. اتحاد الصناعات المصرية
28 سبتمبر 2018	لبنان	1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. مشروع SAFE 3. الجهاز العربي للاعتماد 4. وزارة الاقتصاد والتجارة: • مصلحة التجارة • وحدة الجودة • ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية Libnor 5. وزارة الزراعة 6. وزارة الصناعة 7. وزارة الصحة العامة 8. المجلس الأعلى للجمارك 9. غرفة التجارة والصناعة والزراعة: • بيروت وجبل لبنان • زحلة والبقاع 10. الجامعة اللبنانية: • وزارة الزراعة • مركز البحوث الصناعية
2 - 3 أكتوبر 2018	الأردن، ومعها العراق وفلسطين	1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. مشروع SAFE 3. الجهاز العربي للاعتماد 4. المملكة الأردنية الهاشمية: • وزارة الصناعة والتجارة والتموين • وزارة الزراعة • دائرة الجمارك الأردنية • مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية JSMO



التاريخ	الدولة	الجهات المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> • المؤسسة العامة للغذاء والدواء JFDA 5. دولة فلسطين: • وزارة الاقتصاد الوطني • وزارة الزراعة • وزارة الصحة • مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية PSI 6. الجمهورية العراقية: • الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية - وزارة التخطيط • وزارة التجارة • وزارة الصناعة والمعادن
22 أكتوبر 2018	السودان	<ol style="list-style-type: none"> 1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية 3. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - مكتب السودان 4. مشروع SAFE 5. وزارة الصناعة والتجارة: • وحدة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى • اللجنة الوطنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى • إدارة التدريب • السياسات التجارية • إدارة المعارض • إدارة الاستيراد • إدارة الأسواق • إدارة السلع والخدمات • العلاقات الدولية 6. وزارة المالية - ولاية الخرطوم:



التاريخ	الدولة	الجهات المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> • الإدارة العامة للتجارة 7. وزارة الاستثمار 8. إدارة الأمن الغذائي - وزارة الزراعة والغابات 9. إدارة ضبط الجودة وتنمية الصادرات - وزارة الزراعة الاتحادية 10. إدارة الصحة البيئية والرقابة على الأغذية - وزارة الصحة الاتحادية 11. منسقيه شئون تجارة الثروة الحيوانية - وزارة الثروة الحيوانية 12. التكتلات الاقتصادية - وزارة التعاون الدولي 13. الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس: • مختبر المحاصيل الزراعية • قسم المطابقة • إدارة المواصفات والمقاييس 14. إدارة اعتماد المختبرات - المجلس السوداني للاعتماد 15. هيئة الجمارك: • إدارة التقييم الجمركي • فرع التقييم الجمركي 16. نيابة حماية المستهلك 17. العلاقات الخارجية والاتفاقيات الإقليمية والدولية - اتحاد أصحاب العمل السوداني
9 نوفمبر 2018	المغرب	<ul style="list-style-type: none"> 1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 3. مشروع SAFE 4. الجهاز العربي للاعتماد 5. وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي 6. المديرية العامة للتجارة 7. المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية



التاريخ	الدولة	الجهات المشاركة
		8. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي 9. وزارة الصحة 10. وزارة الفلاحة والصيد البحري 11. إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة 12. المعهد المغربي للتقييس 13. المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات 14. الجمعية المغربية للمصدرين 15. جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات 16. الرباط للتجارة
14 نوفمبر 2018	السعودية	1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. مشروع SAFE 3. وزارة المالية 4. وزارة البيئة والمياه والزراعة 5. وزارة الصحة 6. الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة 7. الهيئة العامة للغذاء والدواء 8. هيئة تنمية الصادرات 9. الهيئة العامة للجمارك 10. أمانة الرياض 11. مجلس الغرف السعودية 12. جامعة الملك سعود
21 نوفمبر 2018	قطر	1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. مشروع SAFE 3. وزارة التجارة والصناعة 4. وزارة الصحة 5. وزارة المواصلات والاتصالات



التاريخ	الدولة	الجهات المشاركة
		6. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء 7. الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس 8. الهيئة العامة للجمارك 9. هيئة تنظيم الاتصالات 10. مصرف قطر المركزي 11. غرفة قطر
24 ديسمبر 2018	سلطان عمان	1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. مشروع SAFE 3. المجلس الأعلى للتخطيط 4. مؤسسة المواصفات والمقاييس العمانية 5. هيئة تنظيم الاتصالات 6. وزارة التجارة والصناعة 7. وزارة النفط والغاز 8. وزارة البيئة والشؤون المناخية 9. وزارة الزراعة والثروة السمكية 10. بلدية مسقط 11. وزارة المالية 12. وزارة النقل والاتصالات 13. شرطة عمان السلطانية 14. وزارة الخارجية 15. وزارة الصحة 16. وزارة البلديات الإقليمية والموارد المائية 17. جامعة السلطان قابوس
7 - 8 يناير 2019	تونس ومعها ليبيا واليمن	1. إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية 2. مشروع SAFE 3. الجهاز العربي للاعتماد



التاريخ	الدولة	الجهات المشاركة
		4. الجمهورية التونسية: <ul style="list-style-type: none">• وزارة التجارة• المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية التونسية• وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري• مكتب التفتيش وحماية المستهلك• الإدارة العامة للديوانة التونسية• وزارة الصحة• الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات• المجلس الوطني للاعتماد
		5. الجمهورية اليمنية: <ul style="list-style-type: none">• وزارة التجارة والصناعة• الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة• مصلحة الجمارك• وزارة النقل
		6. ليبيا: <ul style="list-style-type: none">• وزارة الاقتصاد• المركز الوطني لصحة الحيوان• اللجنة العليا لسلامة الغذاء

رابعاً: الموضوعات التي نوقشت في ورش العمل الوطنية

– إدارة التكامل الاقتصادي العربي:

- الخلفية التاريخية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي).
- أهم الملفات التجارية التي يتم التفاوض حولها حالياً وآخر تطوراتها، مثل التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي وقواعد المنشأ.



- الموضوعات المدرجة حديثاً أو المزمع ادراجها بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
 - المقارنة بين التبادل التجاري العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي إطار باقي الترتيبات الإقليمية المماثلة.
 - استعراض لاتفاقات التجارة الحرة التي تكون الدول العربية طرفاً فيها.
 - أهم العوائق التي تعترض التجارة العربية وتصنيفها حسب الملفات.
 - الموقف بالنسبة إلى التجارة بين الدول العربية في السلع الغذائية.
 - أهمية تعديل آلية تسوية المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- دور الجهة المسؤولة عن ملف التكامل الاقتصادي العربي بالدولة في تعزيز التبادل التجاري العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- التعاون بين الجهات الوطنية المسؤولة عن سلامة الغذاء والفريق العربي لسلامة الغذاء، ومدى تأثير هذا التعاون على التقريب بين تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بقيادة جامعة الدول العربية وبين النظام المتبع لدى منظمة التجارة العالمية حول الصحة والصحة النباتية.
- دور الجهة الوطنية المسؤولة عن المواصفات والمقاييس في التعاون العربي نحو تطبيق الباقنا بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وفي التقريب بين المنطقة العربية وبين النظام المتبع بمنظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية أمام التجارة.
- دور الجهات الوطنية المسؤولة عن الاعتماد في التعاون مع الجهاز العربي للاعتماد وبخاصة فيما يتعلق بالاعتراف الدولي بالجهاز، ومدى تأثير هذا التعاون على التقريب بين تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بقيادة جامعة الدول العربية وبين النظام المتبع لدى منظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية أمام التجارة.
- الوضع الراهن والتطورات الوطنية في ملف الصحة والصحة النباتية.
- الوضع الراهن والتطورات الوطنية في ملف العوائق الفنية أمام التجارة.



– مشروع SAFE:

- مقدمة عن المشروع.
- آخر التطورات باجتماعات الفريق العربي لسلامة الغذاء والفرق الفنية التابعة له.
- التعاون بين المشروع وبين الدولة العربية المستضيفة لورشة العمل في تعزيز دورها بالفريق العربي لسلامة الغذاء ومشاركتها باجتماعاته.
- موضع ملفي الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة بمنظمة التجارة العالمية.
- نماذج من تناول ملفي الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة بتكتلات اقتصادية أخرى.
- المقارنة بين الموقف بالنسبة لملفي الصحة والصحة النباتية القيود الفنية على التجارة في كل من منظمة التجارة العالمية وجامعة الدول العربية.
- أهم المشاكل العملية التي ذكرت بورش العمل الوطنية السابقة بسبب غياب الملفين بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- مجهودات مشروع SAFE مع جامعة الدول العربية في وضع مقترح لنصوص قانونية خاصة بالصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة في إطار البافتا، والأهداف من هذه المجهودات.
- جدوى إدراج نصوص قانونية حول ملفي الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة ضمن الاطار التشريعي للمنطقة في حين أنهما موجودين بالفعل بمنظمة التجارة العالمية.
- أهمية وجود لجنيتين فنييتين للصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة ضمن الإطار المؤسسي للجامعة.
- استعراض للتوصيات الصادرة عن ورش العمل الوطنية السابقة لكي يتم البناء عليها في توصيات كل من الورش الوطنية اللاحقة.

خامساً: أهم التوصيات التي صدرت عن ورش العمل الوطنية

- تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 102 والخاص بإدراج الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة في إطار البافتا:



- أهمية وجود نصوص قانونية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حول الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، على أن تكون هذه النصوص متوافقة مع أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
 - الربط الواضح بين الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة وبين باقي الملفات التجارية القائمة أو التي من المزمع أن يتم إضافتها إلى البافتا.
 - إنشاء لجنة فنية لكل من الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة في إطار لجنة التنفيذ والمتابعة لكي تتولى وضع النصوص القانونية وتنفيذها ومختلف الأمور الخاصة بالملمفين، والعمل على سرعة تحديد مهام هاتين اللجنتين.
 - تحديد مهام أمانة الجامعة ممثلة في إدارة التكامل الاقتصادي العربي في تسيير أعمال اللجنتين.
- الحفاظ على نتائج الفريق العربي لسلامة الغذاء:
- ضرورة الحفاظ على ديمومة الفريق العربي لسلامة الغذاء وتبني النتائج الفنية التي توصل إليها وأن يتم البناء عليها عند وضع نظام للصحة والصحة النباتية في إطار البافتا.
 - البدء فوراً بتوحيد المواصفات العربية المبنية على تحليل المخاطر والتي تكون متوافقة مع دستور الأغذية العالمية ومنسجمة مع متطلبات اتفاق الصحة والصحة النباتية بمنظمة التجارة العالمية.
 - تطوير المختبرات الخاصة بفحص الأغذية والاعتماد المتبادل.
 - اعتماد نموذج شهادات الاستيراد والتصدير الموحدة.
 - إنشاء فريق متخصص في إجراء تقييم المخاطر.
 - إنشاء النظام العربي السريع للأغذية والأعلاف.
 - إنشاء كتل عربي موحد في اجتماعات الدستور الغذائي واقتراح مواصفات عربية والمشاركة الفعالة به.
 - إنشاء فريق لتقييم قدرات أنظمة الرقابة على الأغذية لوضع تصور كامل عنها بجميع الدول العربية.



- التوسع في وضع المواصفات العربية الموحدة لكل السلع وليس فقط السلع الغذائية من خلال المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعددين وتطبيقها من جانب الدول العربية والربط بين هذه المواصفات وبين تسهيل التجارة العربية.
- تفعيل تعاون الدول العربية ثنائياً وإقليمياً فيما يتعلق باتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة، على أن يكون هذا التعاون مبنياً على الأسس الدولية ومتوائماً مع الممارسات الدولية في هذا المجال.
- تفعيل دور الجهاز العربي للاعتماد كجهة اعتماد عربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك ايجاد لها دور اصيل في المرحلة القادمة من تطوير المنطقة.
- التعاون في تطوير البنى التحتية بالدول العربية فيما يتعلق بالملفين وبخاصة لدى المنافذ الجمركية.
- أهمية وجود تنسيق كاف بين مختلف الجهات الوطنية العاملة في مجال سلامة الغذاء.
- تعيين نقطة اتصال لكل من الملفين بكل من الدول العربية لكي تتولى أعمالهما في إطار البافتا مع تحبيذ أن تكون هي نفسها النقاط التي تتعاون مع منظمة التجارة العالمية.
- الالتزام بالمعايير الدولية عند وضع النظم للملفين بالمنطقة العربية.
- العمل على تقديم المساعدات الفنية للدول التي ما زالت في طور الانضمام الي منظمة التجارة العالمية في مختلف المجالات الواقعة ضمن الملفين من قبل الجهات الدولية والإقليمية المتخصصة.
- الاهتمام باحتياجات بالدول العربية الأقل نمواً والعمل على دمجها في التجارة العربية.
- وضع إطار واضح للتعاون فيما بين جامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة التكامل الاقتصادي العربي) والمنظمة للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعددين في الملفين، وبخاصة فيما يتعلق بتحديد الاختصاصات المحددة لكل جهة منهم وكيفية التنسيق فيما بينهم
- تفعيل دور القطاع الخاص في مختلف البرامج الإقليمية أو القطرية وتشجيع التعاون فيما بينها عبر الدول العربية، وبخاصة في مجال الاستثمار في البنى التحتية.



مرفق (3)



تقرير الامانة العامة حول الفريق العربي لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة

مقدمة:

يأتي التعاون بين جامعة الدول العربية - إدارة التكامل الاقتصادي العربي، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية - ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) في سياق دعم الجهود العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري البيني في المنطقة. وقد استمر هذا التعاون على مدار سنوات حيث بدأ فعالياته بالشراكة في مشروع إقليمي عربي في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس 2009-2013، الذي تُوج بخلق كيان عربي مستقل معترف به دولياً ويعمل بفعالية في المنطقة العربية وخارجها وهو: الجهاز العربي للاعتماد (أراك).

وتوطيداً لهذا التعاون المثمر، تم تشيخ برنامج تنموي إقليمي آخر وهو "المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة" أو مشروع SAFE، الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية عام 2016 بالتنسيق المباشر مع جامعة الدول العربية - ممثلة في إدارة التكامل الاقتصادي العربي - واثنين من منظماتها المتخصصة، هما: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD.

ويهدف هذا التقرير إلى استعراض ملخص حول محاور وآليات التعاون بين الجامعة والمبادرة في سياق تنفيذ مشروع SAFE، مع التركيز على أهم مخرجات هذا التعاون خلال الفترة من بداية 2016 وحتى نهاية 2018.

أولاً: الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء

وهو من الإنجازات الأكثر شمولاً وفعالية للتعاون الفني بين جامعة الدول العربية ومنظمة يونيدو ضمن مشروع SAFE، حيث أنه سعيًا إلى إنشاء هيكل إقليمي متخصص ومستدام يعنى بقضية سلامة الأغذية في ظل «منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى»، تم إطلاق منصة موامة إقليمية هي «الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء»، في مارس 2016.



تم تشكيل الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء من قِبَل جامعة الدول العربية، باعتباره فريق توجيهي رفيع المستوى، تقع على عاتقه مسؤولية تقديم المشورة والتوجيه إلى الجامعة والمنظمات المتخصصة التابعة لها (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية)، بهدف تعزيز تنسيق ومواءمة تدخلات سلامة الأغذية في المنطقة والمساهمة في النهوض ببرنامج تنفيذ «اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة». وبالتالي فهو فريق توجيهي رفيع المستوى بمثابة لجنة مشتركة عبر الحكومات ويتكون من كبار مُمثلي الجهات المختصة بسلامة الغذاء في الدول العربية الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

ويمكن تلخيص فعاليات وإنجازات الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء خلال الفترة 2016-2018 في النقاط التالية:

- إقرار واعتماد البنود المرجعية للفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء والتي تعكس الإطار المؤسسي ومنهجية عمله بناء على الممارسات الدولية المثلى. وعليه، فعلى مدار السنوات الثلاث واصل الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء مزاولة العمل تحت المظلة السياسية لـ«جامعة الدول العربية»، مع رئيس منتخب، وأمانة تنفيذية فعالة ممثلة في إدارة التكامل الاقتصادي العربي بالجامعة.
- اعتماد وتفعيل الأذرع الفنية لـ «الفريق» من خلال تشكيل وتفعيل 5 مجموعات عمل متخصصة تعني بتناول القضايا ذات الأولوية العربية في مجال سلامة الغذاء وتعزيز التجارة البينية، وهي القضايا التي حددها الفريق وتم الاتفاق عليها في اجتماعه الأول (مارس 2016-القاهرة).
- أتم «الفريق» بنجاح 5 دورات كاملة من دورات المواءمة خلال الفترة محل التقرير، بمشاركة فعالة 34 مسؤولاً في مجال سلامة الأغذية ممثلين عن 18 دولة عضو، وبالتركيز على جهود المواءمة المرتبطة بالقضايا الخمس ذات الأولوية بناءً على خطط العمل والأهداف المتفق عليها لمجموعات العمل الفنية المتخصصة.
- إشراك القطاع الخاص ممثل في «اتحاد الغرف العربية» بشكل ناجح، باعتباره عضواً رسمياً في «الفريق»، ودعم مشاركته في دورات/اجتماعات «الفريق» خلال الفترة.
- إشراك مجموعة الخبراء المعنية بحماية المستهلك على المستوى الإقليمي والتي تم تشكيلها من قِبَل «جامعة الدول العربية» بشكل ناجح، باعتبارها عضواً رسمياً في «الفريق»، ودعم مشاركتها في دورات/اجتماعات «الفريق» خلال الفترة.



- إشراك المجتمع العلمي والأكاديمي من خلال تعزيز التعاون بين الجهات العربية المعنية وعلى رأسها: الاتحاد الدولي لعلوم وتكنولوجيا الأغذية (IUFoST)، والاتحاد العربي للجامعات، والمعهد الدولي لعلوم الحياة ILSI-ME، والمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ASTF. وقد أثمر التعاون مع المجتمع العلمي بإنشاء «منصة علماء سلامة الأغذية العرب» والتي تعد بمثابة بوابة إلكترونية تجمع بين علماء سلامة الأغذية من أصل عربي من تخصصات وصناعات مختلفة بهدف تيسير الوصول والتواصل بينهم واليهيم.
- الترويج للجهود التي تُبذل من قِبَل «الفريق» وتوسيع دائرة نشرها عبر العديد من الفاعليات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بسلامة الأغذية، بما في ذلك «المؤتمر العالمي لسلامة الأغذية»-«الولايات المتحدة الأمريكية»، و«مؤتمر دبي الدولي لسلامة الأغذية»-«الإمارات العربية المتحدة»، و«مجموعة عمل المواصفات وتنمية التجارة» التابعة لـ«منظمة التجارة الدولية»-«جنيف»، و«المؤتمر الدولي للجودة وسلامة الأغذية»-«الصين».
- تأكيد حرص الجامعة والمبادرة على الحفاظ على زيادة وشمولية مستوى المشاركة والتنسيق مع الإدارات العليا بالجامعة العربية بما يضمن الملكية الكاملة وبما يكفل الاستدامة المستقبلية لـ«الفريق» وفعالياته الفنية والإجرائية عن طريق تعزيز مكانته ليكون جزءاً لا يتجزأ من برنامج التكامل الاقتصادي على مستوى المنطقة العربية.

ثانياً: مجموعات العمل الفنية المتخصصة:

مع بداية عام 2017، كان قد تم تشكيل وتفعيل أعمال 5 مجموعات عمل فنية برئاسة 5 دول عربية وعضوية 49 خبيراً من صفوف الخبراء العرب وفقاً للخبرات الفنية والعملية لدول المنطقة. وتمثل كل من تلك المجموعات نواة عربية فنية في مجالات سلامة الغذاء تهدف إلى دراسة القضايا ذات الأولوية بالمنطقة العربية سعياً لاتخاذ اللازم لتنسيق وموائمة الجهد العربي في المجال.

يستعرض الملحق رقم (1) خلفية تفصيلية حول مجموعات العمل ومخرجاتها، بينما يوضح الشكل رقم (1) المجموعات الخمس من حيث القضية محل الاهتمام والتشكيل والدول القائمة.



وقد شهدت الفترة 2017-2018 جهوداً فنية مكثفة للمجموعات كما تم تسخير الأدوات البحثية والمعلوماتية المختلفة للوقوف على معالم الوضع الراهن لنظم سلامة الغذاء في المنطقة ومن ثم تحديد الاحتياجات ومحاور التدخل المطلوبة (استيانات، مسح، مراجعة الأدبيات، شراكات، تبادل معلومات، الخ).

وفيما يلي تلخيص لأبرز نتائج ومخرجات مجموعات العمل الفنية الخمس:

1. مجموعة شهادات الفحص والرقابة:

- إعداد دليل إرشادي مفصل لشهادة عربية مشتركة لتصدير واستيراد الأغذية والإجراءات التابعة لها.
- توثيق قصص النجاح العربية لبعض الدول المختارة والتي نجحت في تصميم وتشغيل نظم رقابة فعالة وهي السعودية والأردن والمغرب.
- مناقشة ودراسة بعض التجارب العربية والدولية ومن ثم التواصل مع الجهات الدولية وتعزيز سبل وآليات التعاون معها من خلال ورشة عمل حول أنظمة التفتيش وإصدار شهادات استيراد وتصدير الأغذية، ناقشت التجربة الأردنية والمصرية والفلسطينية والسودانية والسعودية والقطرية، بالإضافة إلى آليات العمل بـ STDF، وتجربة لجنة الدستور الغذائي في المجال، وكذلك تجربة دولة نيوزيلاند.

2. مجموعة الإنذار العربي السريع للأغذية والأعلاف

- إعداد مقترح تنفيذي متكامل لنظام الإنذار العربي السريع للأغذية والأعلاف يشمل: دليل عمل النظام، وملحق تفصيلي للمتطلبات الفنية للبرنامج الإلكتروني، وملحق مالي بتكلفة إنشاء النظام.
- مناقشة ودراسة النظم الدولية والإقليمية للإنذار السريع من خلال ورشة عمل موسعة استعرضت النظام الأوروبي RASFF، ونظام INFOSAN التابع لمنظمة WHO، بالإضافة إلى النظام الخليجي الحالي.
- تعزيز سبل وآليات التعاون مع النظام الأوروبي RASFF ونظام INFOSAN ومناقشة تفاصيل تنفيذ المقترح العربي.



3. مجموعة تقييم المخاطر الغذائية

- تشكيل نواة من 14 خبيراً عربياً في مجال تقييم المخاطر الغذائية يعملون حالياً على تدشين الجهد العربي المتخصص على المستويين الفني والتنظيمي.
- الشروع في إعداد دراستين تجريبيتين في مجال تقييم المخاطر الغذائية بجهد عربي دولي مشترك.
- إعداد نسخة أولية من معجم عربي للمصطلحات العلمية المستخدمة في المجال.
- دراسة التجارب الدولية والإقليمية وبحث آليات التعاون المستقبلي من خلال ورشة عمل عربية - أوروبية حول تقييم المخاطر الغذائية بالتعاون مع الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية EFSA، والمعهد الفيدرالي لتقييم المخاطر BFR، والهيئة الفرنسية لسلامة الأغذية والصحة البيئية والمهنية ANSES، والمعهد الدولي لعلوم الحياة ILSI - أمريكا الشمالية.

4. مجموعة الدستور الغذائي

- إعداد لائحة بنقاط الاتصال العربية والتواصل معهم بشكل دوري لتنسيق وتعزيز المشاركة العربية بأعمال هيئة الدستور الغذائي.
- إعداد وثيقة لموقف عربي موحد من جدول أعمال هيئة الدستور الغذائي في دورتيه الـ 40 والـ 41 المنعقد في عامي 2017 و 2018.
- إعداد 7 أدلة توجيهية إقليمية لعمل الهيكلية الوطنية المختصة بالدستور الغذائي، من أجل تعزيز المشاركة العربية في هيئة الدستور الغذائي.
- إعداد مسودة أولية لمقترح آلية عربية موحدة لإعداد المواصفات العربية للأغذية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD، وبإشراك فني لهيئة الدستور الغذائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO.

5. مجموعة تقييم أنظمة الرقابة على الغذاء بالدول العربية

- تدريب 22 خبيراً عربياً على آليات تقييم نظم الرقابة على الأغذية بتطبيق أداة التقييم المطورة من قبل منظمتي FAO و WHO، استعداداً لإجراء تقييم تجريبي على دولتين عربيتين.



– مراجعة وتدقيق النسخة العربية من أداة التقييم المطورة من قبل منظمتي FAO وWHO.

– اختيار دولتي السودان وتونس وجاري حالياً إجراء التقييم التجريبي للأنظمة المطبقة لدى كل منهما، على أن تنتهي عمليات التقييم في النصف الأول من عام 2019 وتناقش أبرز النتائج والدروس المستفادة في سياق ورشة عمل إقليمية.

ثالثاً: لأبرز محاور ونتائج وانجازات المبادرة العربية لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة:

- عقد ورش عمل وطنية بهدف تعريف الجهات المحلية بكل من الدول أطراف البافتا بأهمية تطويرها لكي تكون شاملةً لكل ملفات التجارة العالمية وفقاً لما هو معمول به بمنظمة التجارة العالمية وأيضاً بأغلب ترتيبات التجارة التفضيلية سواء كانت ثنائية أم إقليمية، بالإضافة إلى استعراض ما تم إنجازه على المستويين الوطني والإقليمي في إطار التعاون بين الجامعة العربية ومشروع SAFE. فقد تم عقد 8 ورش عمل وطنية، تضمنت 10 دول أعضاء البافتا، وذلك حتى نهاية ديسمبر 2018. ومن خلال التعاون والتنسيق قامت الجامعة بالتواصل مع نقاط الاتصال الوطنية وتوفير الغطاء السياسي للورش بالإضافة إلى المحتوى الفني الخاص بآخر التطورات التي تمت بالمفاوضات التي تجري في إطار البافتا. في حين قدم اللوجستي والفني فيما يتعلق بموقع الملفين في التجارة العالمية والمقارنة بين الموقف بالنسبة إلى منظمة التجارة العالمية وباقي الاتفاقات التفضيلية وبين الموقف في إطار البافتا.
- إطلاق عملية أعداد مقترحات لصياغة الملاحق الخاصة بـ«تدابير الصحة والصحة النباتية» والمنصوص عليها في «اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى» في إطار متوازٍ مع إعداد المبادئ التوجيهية المناظرة والتي تتناول الصلاحيات المؤسسية والهيكل القانونية وعملية التفاوض بشأن «تدابير الصحة والصحة النباتية» في إطار «اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى».
- تعزيز سبل التعاون وآليات التواصل الفني والمؤسسي مع منظمة التجارة العالمية WTO من خلال بعثة دراسية لدى كل من المنظمة ومرفق وضع المعايير وتنمية التجارة STDF بجنيف حول أهمية الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة شارك فيها كبار المسئولون عن تلك الملفات في كل من «إدارة التكامل الاقتصادي العربي-جامعة الدول العربية» و«المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين» و«المنظمة العربية للتنمية الزراعية».



شكل (1)
مجموعات العمل للقضايا ذات الأولوية – مبادرات الفريق العربي لسلامة الغذاء





تقرير مفصل حول المبادرات الخمس

أقر الاجتماع الثاني للفريق العمل العربي المتخصص لسلامة الغذاء المنعقد بالقاهرة من 5-6 سبتمبر 2016 عدداً من القضايا ذات الأولوية التي تهم المنطقة العربية في مجال سلامة الغذاء. وقد تم بلورة تلك القضايا في سياق مبادرات خمس تمثل خطوات أولية يتم اتخاذها لدعم تنفيذ مشروع المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة. وأوكلت مهام قيادة المجموعات إلى خمس دول عربية بناء على خبرات الدول في كل من تلك المبادرات. ومن ثم تم صياغة البنود المرجعية لكل مبادرة بالتنسيق مع الدولة القائدة، والتي حددت نطاق عمل المبادرة وأهدافها وخططها التنفيذية وفترة عملها. وعليه تم دعوة الدول أعضاء الفريق للانضمام للمبادرات من خلال خبراءهم المتخصصين ووفقاً لشروط ومعايير محددة. على هذا النحو تشكلت مجموعات العمل الخمس من دولة قائدة ومجموعة خبراء أعضاء وبنود مرجعية محددة وخطط زمنية لتنفيذ المهام. وفيما يلي خلفية تفصيلية عن كل مجموعة من المجموعات الخمس.

المبادرة الأولى: شهادات الفحص والرقابة:

دولة الرئاسة : المملكة الأردنية الهاشمية - ممثلة في المؤسسة العامة للغذاء والدواء الاردنية
الدول الأعضاء

- المملكة العربية السعودية
- جمهورية مصر العربية
- دولة قطر
- الجمهورية اليمنية
- دولة فلسطين

المهام والأهداف:

- بحث عملية اعداد وتطبيق شهادات مُشتركة للواردات والصادرات الغذائية، بما يتماشى مع المواصفات والخطوط التوجيهية للدستور الغذائي - Codex standards - ولاسيما الخطوط التوجيهية المتعلقة بصيغ الشهادات الرسمية العامة واصدار شهادات - CAC/GL38-2001 - والاستفادة من الممارسات المثلى التي تم إرسالها في المنطقة وعلى الصعيد الدولي.
- صيغة مُشتركة للشهادات العامة.
- توجيهات مُشتركة بشأن إعداد واصدار الشهادات.



الأنشطة والفعاليات:

- عقدت المجموعة 4 اجتماعات خلال الفترة من ديسمبر 2016 وحتى ديسمبر 2018
- دراسة الوضع الراهن لأنظمة تفتيش الأغذية في الوطن العربي من خلال استبيان شامل تم إجراؤه على الدول الأعضاء بالفريق.
- إشراك الهيئات والخبرات الدولية المختصة بالرقابة على الصادرات والواردات والاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية من خلال ورش عمل تبادل الخبرات.
- توثيق وتحليل أفضل الممارسات في سياق الأنظمة العربية المفعلة حالياً فيما يخص الشهادات المشتركة للصادرات والواردات وإصدار الشهادات الصحية في كل من الأردن، السعودية و المغرب.
- اعتماد دليل مجلس التعاون الخليجي لمراقبة الأغذية المستوردة (2016) والنموذج المرتبط به لشهادات الاستيراد / التصدير كنقطة انطلاق مقترحة للنظام الموحد العربي، وتقديم بعض التعديلات المقترحة في هذا الصدد.
- تحديد التحديات الرئيسية التي تقف في طريق تعزيز التجارة البينية الاقليمية في المنطقة العربية وهي:
 - نظم التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات مختلفة في البلدان العربية
 - ضعف نظم الرقابة الداخلية
 - انخفاض مستوى الشفافية
 - انخفاض مستوى الثقة في نظم مراقبة الأغذية في البلدان العربية
 - التباين بين البلدان بالنسبة الى المعايير واللوائح الوطنية
 - غياب المواءمة في معايير تصنيف المخاطر.
- التوصية بإدراج ملحق خاص بتدابير الصحة والصحة النباتية في إطار اتفاق التجارة الحرة العربية الكبرى، وطلب الدعم التقني للبلدان العربية في مجال التفتيش والإشراف على شهادات التصدير والاستيراد.



المخرجات والإنجازات:

1. مسودة الخطوط التوجيهية لإصدار شهادات عربية مشتركة لتصدير واستيراد الأغذية وصياغة الدليل الإرشادي للشهادة العربية المشتركة والإجراءات التابعة لها.
2. التوصية باعتماد نماذج شهادات الدليل الخليجي (1، 2، 3، 6).

المبادرة الثانية: مجموعة الإنذار العربي السريع للأغذية والأعلاف

دولة الرئاسة: المملكة العربية السعودية - ممثلة في الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية

الدول الأعضاء

- دولة ليبيا	- دولة قطر
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	- الإمارات العربية المتحدة

المهام والأهداف

دراسة إنشاء نظام انذار عربي سريع يعنى بتبادل المعلومات والبلاغات المتعلقة بسلامة الغذاء والأعلاف في المنطقة العربية. وترتكز المبادرة على الممارسات المثلى لنظم مماثلة تم إنشائها في المنطقة العربية بما في ذلك على سبيل المثال، نظام الانذار السريع للغذاء والاعلاف في بلدان الخليج (GCC-RASFF) وعلى الصعيد الدولي بما في ذلك على سبيل المثال، نظام الانذار السريع لسلامة الأغذية والأعلاف الخاص بالاتحاد الأوروبي (RASFF)، وشبكة معلومات سلامة الغذاء التابعة لمنتمدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي - الايبك (APEC FSIN). كما تهدف المبادرة المقترحة إلى بناء القدرات اللازمة لإدارة المخاطر والاندازات ذات العلاقة بثلاث (3) حالات كما يلي:

1. في الحالات التي قد تُشكل فيها الأغذية أو الأعلاف أو المواد الملامسة للغذاء خطراً مباشراً أو غير مباشراً على صحة المستهلكين في البلدان العربية.
2. في الحالات التي تتعرض فيها منتجات الأغذية/ الأعلاف للرفض على المنافذ (النقاط) الحدودية في أي من البلدان الأعضاء في شبكة نظام الإنذار العربي السريع للغذاء والأعلاف في المنطقة العربية أو أي من شبكات الانذار المعنية بسلامة الغذاء ذات الصلة.
3. في الحالات التي قد تكون فيها المعلومات المتبادلة بشأن سلامة مُنتجات الأغذية والأعلاف مفيدة لأصحاب القرار في السلطات المختصة والمعنية بسلامة الغذاء في المنطقة العربية، حتى في حالة عدم وجود المنتجات المعنية في الأسواق العربية.



الأنشطة والفعاليات

- عقدت المجموعة عدد (12) اجتماعاً ((6) اجتماعات حضورية و(6) اجتماعات عبر شبكة الإنترنت) خلال الفترة من يناير 2017 وحتى ديسمبر 2018.
- دراسة وتحليل التجارب الدولية والإقليمية في مجال نظم الإنذار السريع.
- التواصل والتنسيق مع الشبكة الدولية للهيئات المعنية بسلامة الغذاء ((INFOSAN)) للاستعانة بالموقع الإلكتروني الخاص بالشبكة في تبادل المعلومات بين الدول العربية.
- إعداد متطلبات البرنامج الإلكتروني لنظام الإنذار العربي السريع للغذاء والأعلاف.
- بحث وتنسيق إمكانية تشكيل شبكة مؤقتة لتبادل المعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية والأعلاف من الجهات المختصة لسلامة الأغذية والأعلاف في الدول العربية.
- عقد ورشة عمل لنقاط الاتصال العربية حيال تبادل التجارب حول تصميم وتفعيل أنظمة الإنذار السريع للأغذية والأعلاف (1-2 مايو 2017) بمدينة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.
- جولة استطلاعية لمقر إدارة نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف بمفوضية الاتحاد الأوروبي (EU-RASFF) ومقر إدارة الشبكة الدولية للهيئات المعنية بسلامة الغذاء (INFOSAN) (21-22 مارس 2018) لبحث وتحديد سبل التعاون المستقبلي.
- صياغة وتنفيذ تمارين محاكاة (Simulation exercises) وسيناريوهات لنقاط الاتصال العربية بالتعاون مع إدارة الشبكة الدولية للهيئات المعنية بسلامة الغذاء (INFOSAN) في سبيل التدريب على تطبيق نظم الإنذار السريع للغذاء والأعلاف.
- عقد ورشة عمل لنقاط الاتصال العربية حيال تطبيق الدليل العربي للإنذار السريع وإجراء تدريب مبدئي حول استخدامه (تمارين محاكاة وسيناريو)، (15-16 يوليو 2018).

المخرجات والإنجازات

1. دليل عمل متكامل لنظام الإنذار العربي السريع للأغذية والأعلاف.
2. المتطلبات الفنية والإلكترونية لتطوير وتطبيق النظام.
3. التكلفة المالية لإنشاء وتشغيل نظام الإنذار العربي السريع للأغذية والأعلاف.



المبادرة الثالثة: مجموعة تقييم المخاطر الغذائية

دولة الرئاسة : المملكة المغربية - ممثلة في المكتب الوطني للسلامة الصحية لمنتجات الغذائية
بالمغرب

الدول الأعضاء

- المملكة العربية السعودية	- المملكة الأردنية الهاشمية
- دولة قطر	- الجمهورية التونسية
- الجمهورية اللبنانية	- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المهام والأهداف

تصميم نهج مُشترك لتقييم مخاطر سلامة الغذاء على مستوى المنطقة العربية بما يدعم استدامة اتساق معايير سلامة الغذاء وتوافقها على مستوى المنطقة العربية، وبما يتماشى مع الممارسات المثلى الدولية. وتُعد عملية تقييم مخاطر سلامة الغذاء بمثابة إحدى الركائز الأساسية لتحليل المخاطر والتي تدعم اتخاذ قرارات تنظيمية رشيدة في مجال الغذاء واعداد مواصفات (معايير) في مجال سلامة الغذاء. في الحالات التي قد تُشكل فيها الأغذية أو الأعلاف أو المواد الملامسة للغذاء خطراً مباشراً أو غير مباشراً على صحة المستهلكين في البلدان العربية.

الأنشطة والفعاليات

- عقدت المجموعة عدد (8) اجتماعات، منها (3) اجتماعات حضورية و(5) عبر شبكة الإنترنت خلال الفترة من ديسمبر 2016 وحتى ديسمبر 2018.
- دراسة وتحليل التجارب العربية الممثلة في المنطقة العربية في مجال تقييم مخاطر سلامة الغذاء؛
- بحث وتحديد القدرات الحالية لتقييم المخاطر في مختلف الدول المشاركة مع التعرض للعراقيل الموجودة مثل عدم توفر المعطيات والبيانات المطلوبة لتقييم المخاطر وعدم دقتها وصعوبة التوصل إليها؛
- تحديد التحديات والصعوبات المتعلقة بقلّة واختلاف فهم واستعمال المصطلحات المستعملة بالمنطقة العربية في مجال السلامة الصحية للغذاء بما فيها تلك الخاصة بتقييم المخاطر.



- دراسة الموارد الموجودة حالياً في المنطقة العربية والمتعلقة بتقييم المخاطر على صعيد الخبرات والكفاءات؛ وقواعد البيانات ووقوع الاتفاق وإعداد استبيان لرصد الموارد البشرية والمادية المتعلقة بتقييم المخاطر في المنطقة العربية؛
- دراسة الأولويات العربية لتقييم مخاطر سلامة الغذاء لتحديد إمكانية إطلاق تقييمات استرشادية (بهدف التدريب والممارسة) وإعداد استبيان لرصد آراء الدول المشاركة؛
- مناقشة قواعد بيانات استهلاك الأغذية في المنطقة العربية وآليات توفيرها بالتعاون مع المنظمات الدولية وإعداد استبيان للدول الأعضاء في المبادرة العربية لسلامة الغذاء لرصد تواجد بيانات استهلاك الأغذية اللازمة لتقييم مخاطر سلامة الغذاء؛
- بحث توافر بيانات ملوثات وعناصر الأغذية في المنطقة العربية اللازمة لتقييم مخاطر سلامة الغذاء وإعداد استبيان لرصد تواجد بيانات ملوثات وعناصر الأغذية؛
- بحث وتحديد مستلزمات البرنامج التدريبي العربي لتقييم مخاطر سلامة الغذاء وكذا مضمونه وكيفية تنفيذه؛
- مناقشة وتحديد مجالات الاستثمار ذات الأولوية من أجل دعم متطلبات البيانات العلمية، وتطوير الكفاءات؛
- مناقشة حاجيات ولوازم تنفيذ الدراسات الريادية من بيانات وخطة العمل والاتفاق على مواضيع هذه الدراسات؛
- الشروع في إعداد مقالات علمية عربية والتنسيق لنشرها في مجلات علمية دولية؛
- التنسيق الإقليمي والدولي لإعداد معجم عربي لمصطلحات تقييم مخاطر سلامة الغذاء؛
- تنظيم ورشة العمل الدولية الأولى حول تقييم مخاطر سلامة الغذاء في المنطقة العربية بمشاركة المؤسسات الدولية في المجال (21 نوفمبر 2017)

المخرجات والإنجازات

1. تشكيل نواة تقييم المخاطر في المنطقة العربية مكونة من 14 خبيراً عربياً متميزين في مجال سلامة وتقييم مخاطر الغذاء لتلقي المزيد من فرص تطوير الكفاءات.
2. اعداد وثيقة تدعم أهمية تقييم المخاطر في أنظمة سلامة الغذاء تبين مدى أهمية تقييم المخاطر في توجيه إجراءات الرقابة واتخاذ القرارات الخاصة بسلامة الغذاء وتعليلها وفق أسس ومنهجية علمية.
3. اعداد وثيقة البنود المرجعية للدراسات المنهجية / النموذجية المتفق عليها.



4. اعداد المسودة الأولى لمعجم عربي للمصطلحات المتداولة في مجال تقييم المخاطر.
5. الشروع في إعداد الدراسات الريادية المتخصصة في تقييم مخاطر الغذاء.
6. اعداد وثيقة تتعلق بإحداث المنظومة العربية الموحدة لتقييم المخاطر.
7. الشروع في تحرير مقالات علمية في مجال تقييم مخاطر الغذاء بالمنطقة العربية.

المبادرة الرابعة: الدستور الغذائي

الدولة الرئاسة : الجمهورية اللبنانية - ممثلة في وزارة الصحة اللبنانية

الدول الأعضاء

المملكة العربية السعودية	- جمهورية مصر العربية
دولة ليبيا	- جمهورية السودان
جمهورية اليمن	- جمهورية العراق
سلطنة عمان	- دولة الكويت
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	- المنظمة العربية للتنمية الزراعية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - شريك تنفيذي	

المهام والأهداف

- حماية مصالح دول المنطقة الاقتصادية بما يضمن سلامة الغذاء وتسهيل التجارة عن طريق تعزيز مساهمة الدول وتأثيرها في نشاطات هيئة الدستور الغذائي، باعتبارها الجهة الدولية المعنية بوضع المواصفات الدولية للأغذية. وذلك من خلال:
- تعزيز التواصل الاقليمي والتنسيق بين دول المنطقة العربية وتقوية مشاركتها في هيئة الدستور الغذائي ولجانها الفرعية
 - تشجيع وضع و/أو مراجعة معايير الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة مع مراعاة الشؤون والاحتياجات الإقليمية.
 - تعزيز الهيكليات الوطنية للدستور الغذائي من خلال رفع قدرات ضباط الاتصال CCP و /أو اللجان الوطنية للدستور الغذائي NCC.
 - مواعاة المواصفات العربية مع مواصفات الدستور الغذائي.



الأنشطة والفعاليات

- عقدت المجموعة عدد اجتماعين اثنين (2) خلال الفترة من فبراير 2017 وحتى ديسمبر 2018.

- عقد أربع ورش عمل اقليمية حول:

1. تعزيز التنسيق والمشاركة في تدابير المعايير الدولية لسلامة الغذاء
2. آليات اعداد المواصفات العربية للاغذية
3. تحديد أولويات الدول العربية في اعمال الدستور الغذائي على الصعيد الوطني والاقليمي

4. مراجعة واعتماد الأدلة الإرشادية للمشاركة العربية في أعمال هيئة الدستور الغذائي

- المشاركة في الدورتين 40 و 41 لهيئة الدستور الغذائي بورقة لموقف عربي موحد من جدول الأعمال، وما يتطلبه ذلك من اجتماعات تنسيقية الكترونية وفيزيائية مباشرة في مكان اجتماع الهيئة

- دعم ترشيح ممثل عن المنطقة العربية الى منصب نائب رئيس هيئة الدستور الغذائي

- تشكيل فريق عمل مصغر لانجاز آلية اصدار واعتماد مواصفات عربية مشتركة للاغذية، بالتنسيق بين ومشاركة كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

المخرجات والإنجازات

1. انجاز استبيان حول هيكليات الدستور الغذائي على الصعيد الوطني في الدول العربية الاعضاء؛
2. اعداد قائمة بنقاط الاتصال الوطنية ومقرري اللجان الوطنية مع الدستور الغذائي في الدول العربية الاعضاء وتعزيز التواصل والاتصال الدوري فيما بينهم؛
3. اعداد ورقة عمل ملخص لأعمال الهيئة لتسهيل مشاركة وفود الدول الاعضاء في المناقشة خلال الاجتماعات وذلك للدورة 40 والدورة 41 لهيئة الدستور الغذائي؛
4. صياغة وتدقيق وإصدار الادلة الارشادية الاقليمية للدستور الغذائي بما يهدف الى تعزيز الهيكليات الوطنية للدستور الغذائي وتعزيز التنسيق بين الدول العربية الاعضاء في شؤون الدستور الغذائي؛



5. صياغة مسودة أولية لمقترح آلية موحدة لإصدار واعتماد مواصفات عربية مشتركة للأغذية بالتنسيق بين ومشاركة كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية؛
6. وضع معايير اختيار اللجان ذات الأولوية بالنسبة للدولة بهدف تحديد لجان الدستور الغذائي ذات الأولوية على الصعيد الاقليمي؛
7. تخصيص مساحة مخصصة للمبادرة على الموقع الالكتروني للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين؛
8. انتخاب منسق "المبادرة" نائباً لرئيس هيئة الدستور الغذائي.

المبادرة الخامسة: تقييم أنظمة الرقابة على الغذاء بالدول العربية

دولة الرئاسة : جمهورية مصر العربية - ممثلة في الهيئة القومية المصرية لسلامة الغذاء

الدول الأعضاء

- المملكة المغربية	- الجمهورية التونسية
- جمهورية السودان	- دولة فلسطين
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية	- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - شريك تنفيذي

المهام والأهداف

بحث تطوير وإحداث آداة لتوصيف وتقييم الوضع الحالي للإطار التنظيمي لسلامة الغذاء ونظم الرقابة على الأغذية في الدول العربية، من أجل تحديد الأولويات الاستثمار في تنمية القدرات التنظيمية في مجال سلامة الغذاء. وتهدف تلك الأداة إلى تعزيز الاستفادة من الأدوات والمنهجيات المستخدمة حالياً لتناسب مع نمط إنتاج واستهلاك الأغذية في الدول العربية المعني، مع امكانيه استخدام الآلية في تقييم أنظمة الرقابة على الأغذية علي فترات دورية وبعد احداث التغييرات الموصي بها لقياس كفاءة التطوير وفاعليته.

الأنشطة والفعاليات

- عقدت المجموعة عدد 3 اجتماعات (منها اجتماعاً واحداً عبر شبكة الإنترنت) خلال الفترة من شهر فبراير 2017 حتى شهر ديسمبر 2018.



- مناقشة ومراجعة النسخة العربية من أداة التقييم المطوّرة من قبل منظمتي الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وإرسال ملاحظات ومقترحات الدول العربية إلى المنظمة للأخذ في الاعتبار.
- التنسيق المباشر مع فريق FAO فيما يخص أداة التقييم وخطط التنفيذ.
- مناقشة آليات المساهمة في إعداد معجم عربي للمصطلحات المتعلقة بسلامة الغذاء والتي تأتي في سياق أداة التقييم، وتنسيق الجهد مع كل من منظمة FAO ومجموعة عمل تقييم المخاطر الغذائية التي تقوم بنشاط مشابه في مجال عملها.
- تخطيط وتنفيذ برنامج تدريبي مكثف لخبراء الدول العربية للتعرف على تفاصيل أداة التقييم لمنظمتي الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وأبعاد تطبيقها، وذلك بالتعاون مع فريق FAO الفني.
- مناقشة والاتفاق على التفاصيل التنفيذية للتقييم التجريبي من خلال الاتفاق على تنفيذه لدى دوليتين عربيتين (2) وتحديد معايير الاختيار وكذلك خطة وآليات التواصل مع الدول العربية أعضاء الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء لتقديم طلبات التطوع لإجراء التقييم، حيث تم التنسيق مع فريق FAO عضو المجموعة لتنفيذ الأنشطة التالية:
 - التواصل مع الدولتين لتحديد نقاط الاتصال لديهم وبشكل رسمي (مايو - يونيو 2018).
 - التواصل مع المكاتب القطرية والمقر الرئيسي لـ FAO لترتيبات البدء في إجراء التقييم في كل من الدولتين (مايو - يوليو 2018).
 - التنسيق فيما بين الجهات المحلية ومكاتب FAO القطرية والمقر الرئيسي للمنظمة لتعيين القائمين على تنفيذ التقييم على المستويين المحلي والدولي (مايو - يوليو 2018).
 - التنسيق والتواصل مع الدولتين من خلال نقاط الاتصال المحددة وكذلك القائمين على التقييم ومكاتب / فريق FAO للإنطلاق في عملية التقييم بدءا بعقد ورشة عمل تدريبية لدى كل من الدوليتين حول تطبيق أداة التقييم.
 - تنظيم ورشتين عمل تدريبية في كل من تونس (6-9 أغسطس 2018) والسودان (12-15 أغسطس 2018) للتعريف بنطاق وأهمية التقييم وكذلك تطبيقات أداة التقييم وذلك بحضور متخذي القرار بالدولتين والجهات ذات الصلة.



- الشروع في تنفيذ مرحلة جمع البيانات من خلال زيارات ميدانية ومقابلات فنية يتبعها تحليل النتائج في كل من الدولتين خلال الفترة نوفمبر - ديسمبر 2018.

المخرجات والإنجازات

1. المساهمة في إعداد النسخة النهائية من أداة التقييم لـ FAO/WHO وذلك أخذاً في الاعتبار المقترحات التي تلقتها FAO من دول: مصر والسودان وليبيا، بالإضافة إلى التعديلات الأخيرة التي وقعت على النسخة الإنجليزية (يوليو 2018).
2. تدريب 22 خبيراً عربياً من 9 دول عربية بالإضافة إلى خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية على تطبيق أداة التقييم لـ FAO/WHO (أكتوبر 2017).
3. اختيار دولتي تونس والسودان لتطبيق التقييم التجريبي وتحديد وضع ومتطلبات التطوير الخاصة بنظم سلامة الغذاء لدى كل منهما، وذلك باتباع منهجية اختيار ومعايير محددة وجامع خبراء مجموعة العمل (أبريل 2018).
4. تدريب 74 مسئول من ممثلي الجهات ذات الصلة بسلامة الغذاء في كل من تونس (36) والسودان (38) على تطبيق أداة التقييم التجريبي وتفصيل تصميمها (أغسطس 2018).
5. الحصول على مباركة متخذي القرار بخصوص تنفيذ التقييم والالتزام بمخرجاته من خلال التنسيق المباشر معهم في كل من تونس والسودان وإخراطهم في الخطوات التمهيديّة للتقييم (أغسطس 2018).
6. تكوين الفريق الذي سيقوم بعملية التقييم في كل من تونس والسودان، والذي تم تشكيله ليشمل نقاط الاتصال الوطنية، وخبراء عرب مختارين ممن تدربوا على تطبيق أداة التقييم (أكتوبر 2017)، وخبراء دوليين، بالإضافة إلى فريق FAO، والانتهاه من التدريب الأولي للفريق وجاري تنفيذ مرحلة جمع وتحليل البيانات
7. إشراك الجهات المنوطة بسلامة الغذاء على المستويين القطري والإقليمي العربي والدولي من خلال التنسيق المباشر مع/فيما بين الجهات الوطنية وفريق FAO والمبادرة العربية SAFE.